التسويق الزراعي في المجتمع الاشتراكي العربي - وآخرون على زيادة الإنتاج

الدكتور محمد شعبان
مديراً جامعة المكسيك

استكمالاً للإجراه الاتجاهات الاقتصادية السلبية تتجه السياسة الزراعية في الدول الاشتراكية نحو تشكيل الحدائق الزراعية فيما تشكيلها يحقق تكون وحدات إنتاجية كبيرة قادرة على التنظيم الزراعي المتكامل، وعلى رفع الإنتاجية الاقتصادية في هذا الحد الفنان إلى المستوى الذي يحقق دخلاً مناسباً للزائرين، مع الاحتفاظ لهم بحقوقهم الكاملة في إنتاجهم عن طريق التعاون التمويل الزراعي، باعتباره جزءاً إقتصادياً ديمقراطياً لإدارة الأعمال الاقتصادية لهذه الوحدات الإنتاجية الزراعية ذات القيمة الاقتصادية المألية، وهو اتجاه أخذ به كثير من الدول الاشتراكية في معظم أنحاء العالم، وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة نسباً من الموارد الاقتصادية والتكنولوجية. وقد ظهر في تطبيق هذه النظرة كثير من المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى دراسة وتحليل مختلف الوسائل البحثية واملية وتقوم المزارع التموينية والجمعية في الدول الاشتراكية بالتسويق التعاوني الزراعي ضمن عملياتها الاقتصادية معمدة على الخطط التي تصنعها هذه الدول في سبيل رفع إنتاجيتها، لتحقيق دخل مزن للاعضاء هذه المزارع على أحسن من التهامة بينها وبين المؤسسات العامة والمنظمات التعاونية التي تقوم بتوزيع السلع الزراعية أو تصنيعها أو تجهيزها أو إعدادها للتصدير للأسواق الخارجية. 
وسًا، إباحت الملاك والملاك، والمهجر، والخلق، والمجتمع، والاقتصاد، وبيئة نمو النبات، والمناخ، والري، والزراعة.

تم إنشاء الجماعات التعاونية الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة في أوائل القرن العشرين، على أساس أن تكون من النوع متعدد الأغراض. ولكن معظم الجماعات التعاونية الزراعية، وإن قامت على بعض الأوضاع المثلى التي كانت تنحقق مع النظريات التعاونية التقليدية، إلا أنها لم تحقق أغراضها، فقد

ولا تزال الإنجازات الاشتراكية التي سارت عليها الجمهورية العربية المتحدة منذ 23 يوليو 1954، واعطيتها على الخطط الاقتصادية التي رسمها حكومة الجمهورية لمصادعة الدخل القومي، فقد وضعت الدولة سياسة الزراعة على أساس من التنظيم الزراعي التعاوني المتكامل للاستناد إلى الأسلوب السك kukفلية والأقتصادية في البيانا الزراعي التسوقي الزراعي بالجمهورية. ولقد أوضحت التجارب الأولى لحركة التعاونية الزراعية قبل قل Slam النورة أن دور الجماعات التعاونية الزراعية في الاقتصاد المصري كان ذا أثر سلبي نتيجة لتفاوت الموارد المصري وشفشة وصاً لها، وفقدان الجاحز الإنتاجي للتعاونيين، مما أدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية لهذه الجماعات التعاونية الزراعية التي ساعدت في ظروف ثمизации الموارد، وبخصوص الخبرة التكنولوجية والتنظيمية بها. ومثل صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى توسيع قاعدة الملكية الزراعية، واستبعد استغلال العامل الزراعي، فإنه قد أدى إلى تمليك الملك المكيد لوحدات مزرعية صغيرة.

هذا كان التعاون في التسوقي الزراعي ضرورة حتمية أوجها الإتجاه نحو العمل على إطلاق الطاقات المتاحة والمكبوتة في الزراعة المصرية بما يحقق استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية في هذا القطاع الرئيسي استثماراً اقتصادياً. وإزاء ما تقدم وضعت الجمهورية العربية المتحدة أسس سياستها الاقتصادية في مبادئها الوطنية منذ 31 مايو 1962 على أن تتم أوراق التعاونية الزراعية على جبهة واسعة تبدأ من عملية تجمي الاستغلال الزراعي، الذي أثبت التجارب نجاحه الكبير، وتصل معه حق التسوقي الزراعي الذي يمكن المزارع من الحصول على الفائدة العادلة، تعويضاً عن عمله وجهده وكدة المتواصل.

ورد التشريعات المتعاودة في البنية الزراعية الاشتراكية العربية.
كانت جهودها محصورة في عمليات الوساطة في تقديم القروض من بنك التسليف الزراعي والتعاوني، وفي توريد الأعماق والتقاوي. وبالرغم من تزايد عدد هذه الجمعيات التعاونية وانتشارها في كثير من القرى فإن عددا قليلا من الجمعيات التعاونية الزراعية هي التي تخصصت في مدن السوق الزراعي، وذلك لأن هذا النوع من الجمعيات يحتاج إلى دراسات تسوية، وإلى إدراك حاجة السوق الداخلي والخارجي، وإلى مبادرة نجاحية خاصة لم تكن تتوافر في الجمعيات التعاونية الزراعية نتيجة لضعف إمكانيات هذه الجمعيات. هذا ما كانت تصدر الجمهورية العربية اشتراكيّة في عام 1941 التي وضعت في أيدي المؤسسات العامة مهمة تصدير وتصنيع معظم السلع الزراعية، خاصة الإنتاج الفطري الذي يعتمد عليه البدان الاقتصادي للجمهورية كله. أما وجود مشكلة في النظام التسويقي الزراعي، خاصة في تجارة القطن في الداخل حتى في ظل القانون رقم 81 لسنة 1970 الذي صدر لتنظيمها وإيجاد التناسب بين القطاع الزراعي والقطاعات التجارية والصناعية في ظل النظام الاشتراكي الزراعي الذي لا يسمح بوجود نظام الرعاية المستقلة، حتى اتخذت سياسته الحكومية نحو وضع برنامج تسوية تعاوني في الجمعيات التعاونية الزراعية المصرية استفاده بالعمل الجماعي المنظم الذي تقوم به هذه الجمعيات، هدف إلى:

1. مساعدة الزروع على تجهيز منتجاتهم الزراعية وإعدادها للسوق. 

بتوفير ما يتطلبه المستهلك أو المصنع، وذلك بقيام الجمعيات التعاونية بتوزيع الخدمات والعمليات التسويقية الرئيسية جماعياً، خاصة الفرز والتدوير والتعبئة والتخزين في خزانات الجمعية التعاونية، والنقل الجماعي المنظم، والبيع بالأسعار التي تحددها الهيئات الحكومية، وذلك تحت إشراف المزارع نفسه، ورقابة تعاون مختصة، وذلك ما يمكن المزارع من حصوله على استفادة كاملة.

2. تصحيح الأوضاع التسويقية غير الصحيحة الموجودة في الأسواق الريفية المصرية، والتي يريد عددها من أكثر من 300 سوق تتعامل في شكل كبير من الدخل القومي الزراعي سنوياً، وذلك بالعمل على حفظ التوازن المعياري بين المنتج والمستهلك لضمان المزارع بعض على الأسعار التي تحددها الحكومة.
(3) توجيه المزارع نحو جمعية يمكنه من إنتاج أحسن المنتجات الزراعية رتبة وتمثالا في الصناعات. وذلك بوضع نظام العلامات والخصائص على أساس سليم من الدرجات والرتب التي يمكن للمزارع أن يجرفها ويزدها.

(4) تسييل مهمة القطاع العام في القيام بتقدير وتعيين أسعار السلع الزراعية، وجعل الاتصال وثيقا بين المزارع والمؤسسات الزراعية والتصديرية والتصنيعية عن طريق الجماعات التعاونية الزراعية التي تدخل، وذلك على أساس من التعاقد العادل.

وتزود العدد تمكن معظم الجماعات التعاونية الزراعية المنتشرة في الجمهورية العربية المتحدة بطاقة الاقتصاد الخاصة المخصصة وبتمويلها الضعيف. كما سبق ذكره - لقيام بالمهام التسويقية الخاصة بما في ذلك الزراعة المصري خاصية تسويق القطن، لذلك فقد وضع برنامج تجميعي لهذه الجماعات يعمل على إيجاد توازن إنتاجي اقتصادي. يتم تحقيقه في السنة المئوية للمنشآت الاقتصادية التي تقوم بالمهام التسويقية المختلفة، وذلك مع تمييز إداري مختص حاسم أمين لإدارة الجماعة، مع مراعاة الدقة في إبرام العقود التي تمكن المزارعين من حصولهم على استحقاقاتهم العادلة.

وبجانب تلك الجماعات التعاونية متميزة، قامت بعض الجماعات التعاونية المتخصصة التي تضم المنتجين الزراعيين المتخصصين في نوع معين من الإنتاج الزراعي مثل إنتاج الماكا أو الحمض، أو إنتاج الألبان، أو إنتاج البطاطس، أو إنتاج بعض الزراعة الحقلية مثل الكتان. وتقوم هذه الجماعات بتوسيع الاجهادات الزراعية للمنتجين ومساعدتهم في تأديته الخدمات الزراعية، وتقوم بتسويق أو تصنيع المنتجات التي ينتجها هؤلاء الزراع، وتشير على بيعها في الأسواق الداخلية والخارجية. وفضلًا على ذلك، يمكن أن يخص بعض الجماعات التعاونية الزراعية، سواء أكان متخصصة أم متخصصة في العمل على تنظيم الأسواق المحلية وإعدادها إعدادًا كاملا يمكنها من تأديتها ووظائفها في خاصة الزراع. خدمة تحقيقهم الحصول على حقوقهم كاملا، وتحقيق هؤلاء الزراع نظامًا سويا منظم يمكن الزراع من وضع خططهم الزراعية على أساس اقتصادية سلسلة تؤدي إلى رفع كفاءتهم الاقتصادية، وإلى استدالة توزيع الدخل بين المكونات الرئيسية لبيئات الاقتصاد الزراعي في الجمهورية.
من ذلك كله يتضح أن التسويق التعاوني في البناء الاقتصادي الزراعي العربي لا يزال حديثا رغم ما حاصل من تقدم في التسويق التعاوني للقطن بالجمر، بيئة العربية المتحدة، ولكن ينظر أن يكون له مستقبل كبير في هذا البناء. هذا يحسن أن تجربة السياسة الزراعية لجمهورية العربية المتحدة تطور بدرجة كبيرة في التعاون الزراعي، مع تدفق المزارع المصرية بعد القيام بالدراسات التعاونية والمنظمة الدقيقة اللازمة لاتخاذ مثل هذا الإجراء.

كان تسوقي القطن قبل عام 1953 يسيطر عليه طبقة من التجار والوسطاء الذين كانوا لا يدعون إلا لتحقيق أرباحهم الخاصة والاستغلال منتجي القطن، لذلك حاولت الجمعيات التعاونية الزراعية التدخل في تسوقي القطن، ولكنها لم تحقق نجاحا يذكر.

لذا ما كانت تجربة 27 يوليو 1941، وصار قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1953 الذي كان من أهم أهدافه تجميع المستفيدين منه في جمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي تقوم بالتوجيه والإشراف على الإنتاج الزراعي والتسيير الزراعي لؤلؤة المستفيدين. وكان القطن يعتبر الإنتاج الأول بالنسبة لهؤلاء المستفيدين، لذلك قامت الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي بتجربة التسويق التعاوني للقطن عام 1963، وقد سرقت في ذلك العام حوالي 270 قطارة، ثم تجمعها وعرضت في مزايدتين بين التجار للحصول على أحسن الأسعار، وبلغت قيمة القطن حوالي 400 ألف جنيه، ثم تطورت النكبة المدوية تعاونيا عامة بعد عام حتى وصل عدد النكبة المدوية تعاونيا من الإصلاح الزراعي في عام 1968 إلى حوالي 420 قطارة بلغت قيمة القطن حوالي 17 مليونًا من الجهات. ويقع الإصلاح الزراعي نظاما عاما في تسوقي قطره تعاونيا يحقق وظام تغريز أوظاته إنسيا بالغازون، وينظم هذا التطبيق عقدية بيع برم سنويا بين المؤسسة المصرية العامة للقطن نبوءة عن شركات القطن، وبين الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي نبوية عن جماعاتها التعاونية المحلية.

وكان من نتيجة نظام التسويق التعاوني للقطن بجمعيات الإصلاح الزراعي أن

(1) بقرار فرز القطن زهرا في مراكز التجمع في حضور المنتجين بدلًا من فرزه في المحال كما كان متبناً في المراحل السابقة.

(2) محاسبة المنتجين على الثمن المدبّر على أسس الفروض الزهور مراكز التجمع، بما يساوي 95% من الثمن النهائي لهذه الرتب، مع الارتباط بصرف مؤخرة فردية جزء بالنصف للقطار للأسناف متوسطة الثيابة، وثلاث جهات للقطار للأصناف طويلة الثيابة بشرط أن يكون التوريد على أساس متوسط إنتاج القره.

(3) حجز القطن لحساب الجمعيات التعاونية باعتبارها شخصية معنوية.

(4) المحاسبة على الثمن النهائي طبقاً للتصرف الفعلي.

وقد لوحظ في ذلك الموسم بعض التدهور في تقييم القطن، ورفع رتبته، مما أدى إلى تغيير نظام التسويق التعاوني في موسم 1968/1969 على أسس إيجاد اتصال مباشر بين الشركات وبين منتجي القطن على أساس نزول شركات القطن إلى مراكز التجمع وتخزين القطن للشراء المباشر من منتجي صنيف القطن المذوى، بحيث لا يقل عدد الشركات المشتركة عن ثلاث شركات في مركز إداري، والزراع الحق في طلب الاحتكام إلى هيئة التحكيم واختبارات القطن، أما باقى أصناف القطن فتتم شركة فردية واحدة لشكل مركز إداري تقييم القطن وتحديد سعره، سواء بمركز التجمع أو المحايزن.
الخاصة بمعرفة هيئة التحكيم واختبارات القطن، ويجاسب المنتج على السعر الأعلى، ويتم قطع سعر الشراء بصورة نمائية في جميع أسعار القطن على أن يصرف 5٪ من مجموع القطن فوراً لمنتجه المصدق للكافة مطلقاته بنك التسليف الزراعي والتعاوني المستحقة حتى موسم 1968، ويصرف 20٪ للنفقات المبولة، ثم بعد ذلك يقدم عائد النظام على مستوى الجبهة النائمة من الفرق بين سعرين من القطن داخل المدفوع للفلاحين وصلبة جمهورى بالاسكندرية (على أساس الفترات الباقية بصرف رأس مال البالب ورخصة القطن الشموع فئة فرق الرطوبة) منحية بين الجماعات التعاونية وبين الشركات المشتركة.

أما النظام الذي طبق في موسم 1970 فردى أن يكون نظاماً موحداً لجميع أسعار القطن على مستوى جميع المحافظات على أساس أن هيئة التحكيم واختبارات القطن هي الجهة المحيدة التي تقوم بتقديم تقرير رتبته، والمنتج حق الإعتراف، وذلك بعد أن يقدر المنتج لائحة مراكز التجميع، أو يختبره في محاذاة النظام التي لا يقل مقدار القطن فيها عن 30 قنطاراً، على أن يقوم المنتج بإخطار مدير مراكز التجميع بمكان الخروج لتفقد الشركة المحافظة برامج القطن من الخروج مباشرة. أما في محافظة بن سويف فقط فتمكن المنتج ببعض أقطارهم لجمعيات التعاونية بمحافظة في بعض الأحيان، على أن يقوم فراعن الجمعية بفرضه، ويقوم الإصلاح الزراعي بتحويلة هذه الجمعيات.

وقد تدشين نظام التسليف الزراعي من سلف لجني وتدوير. ولا يجوز أن يتمعدي المحصول من المديريات لبناء التسليف الزراعي والتعاوني عن سلف موسم 1968/1969 والجزء الأول من المتأخرات السابقة المخصصة على عشر سنوات.

ولا يتعدى المحصول لحساب الأموال الأممية وملاحظاتها مبلغ 150 جنباً على كل فدان قطن، وذلك على أن تقوم الشركات المشتركة بسداد عين القطن في مدة أقصاها ستة أيام من تاريخ الانتهاء من التقييم النهائي للقotton، ويرجع شكاوى على أحد فروع بنك التسليف الزراعي التعاوني بالرخصة، على أن تقوم هذه الفروع بنفس مطالبها مثلاً قبل أن تتم فرقة فروع القطن للمتدينين في ميعاد أقصاؤها أربعة أيام من تاريخ الانتهاء من تقييم القطن، أو عشرين يوماً من تاريخ أورده لرا كر التجميع.
تأتي السياسة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة في العشر سنوات الأخيرة 1970 - 1980 نحو مضاعفة إجمال الدخل القومي، ونحو عدالة توزيع هذا الدخل، وقد نفذت الحطة القومية شاملة على مرحلتين كل منها خمس سنوات، وتركت الحطة الخمس السنوية للتنمية الزراعية على مجموعة من الإجراءات والتنظيمات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف القومية وفقاً للقيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الاشتراكي العربي. وقد تضمنت هذه الحطة مجموعة من البرامج الإنتاجية والتسويقية الزراعية المتكاملة لتنشيط القطاعات الحرفية للبيان الزراعي، مثل تحسين وصيانة القرية، وتحسين الإنتاج الباقى والإنجذاب الجوي، وتعزيز الأساليب التنظيمية الحديثة، وإدخال صناعات جديدة وإعدادية للمنتجات الزراعية وتعريفها بالأسواق الداخلية والخارجية، وحالة أقرب من ذلك إلى حافة المستديرة على أسس تعاونية وآشورية ملهمة. وقد كان من الطبيعي أن يبدأ تنظيم التسويق الزراعي بأهم إنتاج زراعي معمر - وهو القطن - حتى إذا ما استمر أمكن أن يُعد ذلك التنظيم إلى غيره من المنتجات الزراعية.

وقد خطا برنامج المحاصيل الحقلية في الجمهورية العربية المتحدة خطوات متساوية، وخاصة المحاصيل الاصطناعية منها منذ عام 1952 حتى اليوم، ويرجع ذلك أساسياً إلى متابعة الدولة للإنتاج الزراعي وتوجيهها، بجانب تنظيم تسويقه تعاونياً والإشراف عليه.

وقد تطور برنامج إنتاج الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجمهورية العربية المتحدة في عام 1959 بحوالي 74% من النسبة القطن، و21% بالنسبة للقمح، و1% بالنسبة للذرة الشامية، و43% بالنسبة للذرة المفيدة، و45% بالنسبة للأرز. وقد ترتب على هذه الزيادة أن زاد الإنتاج القومي من هذه الزروع بصفة عامة، وكانت الزيادة في عام 1959 بالنسبة لعام 1952 حوالي 31% في الإنتاج القطن، بالرغم من نقص المساحة القطنية بحوالي 18%، وفي القمح كانت الزيادة 13% بصرف النظر من نقص المساحه بحوالي 11%. أما الذرة الشامية فقد زاد إجمالي إنتاجها بحوالي 57%.
بالرغم من نقص المساحة بحوالي 11٪ مما كانت عليه، أما الأرز فقد زادت المساحة ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وزاد إجمالا إنتاجه بحوالي خمسة أمثال ما كان عليه في عام 1952.


وبدرسة تطور الثروة الحيوانية في الجمهورية يتجسد أن حركة الفدان من الأراضي الزراعية المصرية من الحيوانات الزراعية قد تضاعفت في الفترة من 1917 إلى 1968 وذلك فضلا عن رفع الكفاءة الإنتاجية المزرعية المصرية لإنتاج اللحوم وال لبن والصوف في العشر سنوات الأخيرة، ما جعل القيمة النقدية للإنتاج الحيواني تصل في عام 1968 إلى حوالي 197 مليون جنيه، أي ما يوازي 23 ٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، وذلك بخلاف قيمة العمل الحيواني والاعتماد البلدية.

وعنوانا فيمكن القول إن جزءا كبيرا من هذه الزيادة في الإنتاج البساتني والحيوانات في الجمهورية العربية المتحدة في العشر سنوات الأخيرة يرجع أساسيا إلى تنظيم القوى لهذا المنتج الزراعي، إذ أن المشاكل التشريعيه لثقل أهمية بالنسبة للمزارع عن المشاكل الزراعية، لحصول الزراع على سعر جزء نتيجة لبعض الخطوات التشريعيه السائبة مثل كل زيادة الطاقة الإنتاجية، كما نكلاها يؤدي إلى زيادة دخلي المزارع وبالتالي إلى رفع مستوى معيشته، ونكد كذلك يحقق عدالة في توزيع الدخل بالنسبة للبنية الاقتصادية كله، مما يحقق للدولة والمجتمع والفرد رفاهية وسعاده، وهو أهم ما يهدف إليه التنظيم الاقتصادي الاشتراكي.

**